

إملاء ما من به الرحمن

[75] من الضمير في (مقسوم) لأن الصفة لاتعمل في الموصوف ولا فيما قبله، ولا يكون صفة لباب لأن الباب ليس من الناس. قوله تعالى (وعيون ادخلوها) يقرأ على لفظ الأمر، ويجوز كسر التنوين وضمه، وقطع الهمزة على هذا لا يجوز، ويقرأ بضم الهمزة وكسر الخاء على أنه ماض، فعلى هذا لا يجوز كسر التنوين لأنه لم يلتق ساكنان، بل يجوز ضمه على إلقاء ضمة الهمزة عليه، ويجوز قطع الهمزة (بسلام) حال: أي سالمين أو مسلما عليهم، و (آمنين) حال أخرى بدل من الأولى. قوله تعالى (إخوانا) هو حال من الضمير في الطرف في قوله تعالى " جنات " ويجوز أن يكون حالا من الفاعل في ادخلوها مقدرة أو من الضمير في آمنين، وقيل هو حال من الضمير المجرور بالأضافة، والعامل فيها معنى الإصاق والملازمة (متقابلين) يجوز أن يكون صفة لإخوان، فتتعلق " على " بها، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في الجار فيتعلق الجار بمحذوف وهو صفة لإخوان، ويجوز أن يتعلق بنفس إخوان لأن معناه متصافين، فعلى هذا ينتصب متقابلين على الحال من الضمير في إخوان. قوله تعالى (لا يمسه) يجوز أن يكون حالا من الضمير في متقابلين، وأن يكون مستأنفا، و (منها) يتعلق بمخرجين. قوله تعالى (أنا الغفور) يجوز أن يكون توكيدا للمنصوب ومبتدأ وفصلا، فأما قوله (هو العذاب) فجوز فيها الفصل والابتداء، ولايجوز التوكيد لأن العذاب مظهر والمظهر لا يؤكد بالمضمر. قوله تعالى (إذ دخلوا) في " إذ " وجهان أحدهما هو مفعول: أي اذكر إذ دخلوا. والثاني أن يكون ظرفا. وفي العامل وجهان: أحدهما نفس ضيف فإنه مصدر. وفي توجيه ذلك وجهان: أحدهما أن يكون عاملا بنفسه وإن كان وصفا، لأن كونه وصفا لا يسلبه أحكام المصادر، ألا ترى أنه لا يجمع ولا يثنى ولا يؤنث كما لو لم يوصف به ؟ ويقوى ذلك أن الوصف الذي قام المصدر مقامه يجوز أن يعمل والوجه الثاني أن يكون في الكلام حذف مضاف تقديره: نبئهم عن ذوى ضيف إبراهيم: أي أصحاب ضيافته، والمصدر على هذا مضاف إلى المفعول. والوجه الثاني من وجهى الطرف أن يكون العامل محذوفا تقديره: عن خبر ضيف (فقالوا سلاما) قد ذكر في هود.